مساهمة البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر فترة (2001 . 2014)

Contribution of development programs in achieving economic growth in Algeria in the period 2001 / 2014

مقداد خميسي[1*]

[1] جامعة البليدة02 (الجزائر)، abdelkadermokdad560@gmail.com

تاريخ الاستلام: 23 /2022/05 تاريخ القبول: 2022/05/25 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مساهمة البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 . 2014)، وهذا بعد استعادة الدولة لدورها الريادي في النشاط الاقتصادي في ظل وفرة الموارد الخارجية الناجمة عن العوائد البترولية والتي أنفقتها بهدف تحسين أداء الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة من القطاعات المنتجة، ثم إرساء قواعد وأسس الاقتصاد الحقيقي وفك الارتباط بأشكال الاقتصاد الريعي، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي في فترة الدراسة وبالرغم من انه كان ايجابيا إلا انه لم يكن وليد القيمة المضافة من القطاعات المنتجة، بل مرده للريع الطاقوي الذي تبقى موارده عرضة للانخفاض بمجرد تدهور أسعاره في السوق الدولية .

الكلمات المفتاحية: برامج تنموية، نمو اقتصادي، ناتج محلي ، إنعاش اقتصادي، مخطط

تصنيف JEL : G2، E5.

Abstract:

This study aims to show the contribution of développement programs to achieve economic groth in Algeria during the period (2001 – 2014), it was after the state regained its pioneering role in economic activity in light of abundance of external resources resulting from oil revenues which are spent in order to improve the performance of national economy and to create the added value from the productive sectors, then laying the foundations of the real economy far away from therentier economy forms. The study came to the conclusion that the economic groth during the study period, although it

* المؤلف المرسل

was positive, was not the result of the added value from the productive sectors, but rather due to the energetic rent whose resources remains subject to decline once its prices deteriorated in the international market.

Key words : development programs, economic groth, local product, economic recovery, plan.

Jel Classification Codes : E5, G2

1.مقدمة

يعتبر تحسين الأداء الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت، وضمن هذه السياسة يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، ويعكس في نفس الوقت وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والهدف من تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر هو خلق فائض قيمة لتغطية الإنفاق الداخلي والخارجي وتحسين معيشة السكان وتوفير مناصب الشغل والحد من البطالة وتوفير السكن وتنشيط الآلة الاقتصادية وزيادة الاستثمار والإنتاج وغيرها، ولذلك تبرز أهمية النمو الاقتصادي لدى الأكاديميين وصانعي القرار في أي دولة الذين اتفقوا على انه كلما اقترب النمو الاقتصادي الفعلي من النمو الاقتصادي الممكن كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المنتهجة .

وبهدف تحسين أداء الاقتصاد الوطني وإعطاء دفعة قوية لعجلة التنمية المتعثرة وتدارك التأخر الحاصل خلال تسعينيات القرن العشرين أين حققت المؤشرات الاقتصادية الكلية تراجعا كبيرا قامت الجزائر في سنة 2001 بتبني سياسة مالية توسعية لم تشهدها من قبل، من حيث قيمة الموارد المالية المخصصة لها والمجالات التي شملتها والمتزامنة مع وفرة المداخيل الخارجية الناجمة عن ارتفاع العوائد البترولية، بإقرار ثلاث برامج استثمارية ضخمة خلال الفترة 2001 / 2014 وقد ساعدها في ذلك استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي التي انعكست إيجابا على الوضع النقدي والمالي عموما، خاصة مع بداية العشرية الأولى للألفية الثالثة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات بشكل مستمر ومتواصل، وقد أعلنت الجزائر أن الهدف من تنفيذ هذه البرامج هو تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية عموما، الذي يعتبر معدل النمو الاقتصادي احد أهم أهدافه واحد المؤشرات الدالة على حسن الأداء الاقتصادي وفي تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي على كل الأصعدة والمجالات.

الإشكالية: انطلاقا مما سبق ذكره تتضح إشكالية هذه الدراسة والتي يمكن صياغتها في التساؤل الجوهري الآتي : إلى أي حد ساهمت البرامج التنموية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 ـ 2014) ؟

– أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

. محاولة الإحاطة بمختلف البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر في فترة الدراسة .

. تبيان انعكاس تنفيذ هذه البرامج على تحقيق أهم هدف من أهدافها وهو تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ودائم .

. إثراء الموضوع وبالتالي يشكل هذا البحث حقل جديد في المعرفة ونواة لدراسات أخرى وباستعمال أدوات تحليل أخرى .

–أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

. تقييم السياسات والبرامج التنموية ومدى مطابقة الأهداف مع النتائج والآثار على ارض الواقع .

. تبيان مساهمة البرامج التنموية المعتمدة في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف والمحقق فعلا .

. معرفة القطاعات المنتجة للثروة و المحققة لمعدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر .

تبيان الاختلالات التي لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني منها حتى يمكن معالجتها عند وضع السياسات التنموية مستقبلا .

. محاولة الوصول إلى نتائج موضوعية وتقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تساعد مخططي وواضعي السياسات و البرامج التنموية .

منهج الدراسة : تحقيقا لأهداف الدراسة تم استخدام المناهج التي تتناسب والمواضيع من هذا النوع وهي:

. المنهج الوصفي باستعمال المسح المكتبي بهدف جمع وعرض المادة العلمية . المفاهيم و البيانات والمعلومات والإحصائيات . من مصادرها المختلفة .

. المنهج التحليلي لتفسير وتحليل ما تم جمعه وعرضه من بيانات ومعطيات ومؤشرات إحصائية .

. المنهج ألاستنتاجي من خلال الملاحظات والآراء والاستنتاجات التي تم الوصول إليها بعد كل تحليل لتبيان مدى تأثير مختلف البرامج التنموية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي في فترة الدراسة .

وللإجابة على إشكالية الدراسة سنتناول في هذه الورقية البحثية المحاور الآتية:

أولا : مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004).

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005.2009).

ثالثا : برنامج توطيد النمو (2010 . 2014).

أولا : مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)

يعتبر هذا المخطط احد أدوات السياسة الاقتصادية القائمة على سياسة التوسع في الإنفاق العام بهدف إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية المتعثرة ودفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، بالتركيز على القطاعات والمشاريع الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة ، تم إقرار هذا المخطط في سنة 2001 بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم والناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، بهدف تحقيق ما يلي (مسعودي زكرياء، 2013 ، ص 174).

1 . التقليل من الفقر وتحسين مستوى المعيشة .

2 . توفير مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة.

3 . دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

2 . محاور ومضمون المخطط: تضمن المخطط العديد من المشاريع (حوالي 15974 مشروع ممثلة في الآتي :

. دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة وفي مقدمتها القطاع الفلاحي.

. تهيئة وانجاز الهياكل القاعدية بما يسمح بإعادة تنشيط حالة الركود في النشاطات الاقتصادية.

. توفير متطلبات تحقيق التنمية المحلية من خلال تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

. تحسين الظروف المعيشية للسكان وتنمية وتطوير ا لموارد البشرية.

. إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع في عدة سنوات متتالية بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية .

. تخفيف تكلفة الإصلاحات التي تم انجازها .

. المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية .

3 . المخصصات المالية للمخطط: تم تخصيص غلاف مالي للمخطط والذي اعتبر كميزانية أولية قيمته 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار، لكن بعد إضافة مشاريع جديدة وإعادة تقييم مشاريع سابقة ارتفع الغلاف المالي إلى 1216 مليار دينار أي حوالي 16 مليار دولار، وقد تم توزيع هذا المبلغ على القطاعات الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(1): المخصصات المالية لمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001 . 2004)، الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.2
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	.	.	45	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.9	20.5	525	100
النسبة	% 40.5	% 34	%21.5	% 4	%100	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2001، ص87.

يتبين من الجدول بان المخطط ركز أكثر على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، بنسبة 40.2 % ، بهدف لتهيئة محيط يلائم إعادة تنشيط حالة الركود الاقتصادي ، كما أولى أهمية إلى التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8 % ممثلة في التربية والتعليم والتكوين والصحة والثقافة والرياضة وبرامج الحماية الاجتماعية لمكانة هذه المشاريع في تحسين الظروف المعيشية للسكان وفي تدعيم التنمية الاقتصادية، كذلك نلاحظ بان النسبة الأكبر من مخصصات المخطط تم تخصيصها في سنتي 2001 و 2002 لأهداف عديدة منها :إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، تحقيق نتائج ملموسة في مدة زمنية قصيرة، خلق مناخ مناسب لتحريك الأنشطة الاقتصادية. (بلخير لعربي احمد، 2019، ص ص 197 ـ 198) ولتحقيق أهداف المخطط تم تدعيمه بجملة من السياسات الإصلاحية المصاحبة واتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية الإضافية والتي يمكن ملاحظتها في الجدول الموالي :

جدول (02): مخصصات السياسات المصاحبة لمخطط الإنعاش (2001 . 2004): مليار دج

القطـــاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	/	2
التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0 ,03	0,05	/	/	0,08
المجمـــوع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,48

المصدر: زرنوخ ياسمينة، 2006، ص 184

ما يمكن استنتاجه من الجدول هو أن الوصول إلى الأهداف التي وضعتها السلطات الجزائرية كان من الضروري وضع إجراءات أخرى تتلاءم وتطورات الاقتصاد العالمي من خلال (زرمان كريم، 2010، ص 204 .)

- تخصيص أغلفة مالية لتشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات .
- الإسراع في فتح رأس المال للشراكة.
- التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

4 - مساهمة مخطط الإنعاش الاقتصادي في تحقيق معدل النمو الاقتصادي :

يعتبر الاقتصاد الوطني في حالة نمو إذا كان الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية الحالية يفوق الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية السابقة، وعلى هذا الأساس فان علاقة السياسة الاقتصادية بتطور النمو الاقتصادي في الجزائر يقودنا إلى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لتطورات قيم الناتج المحلي الإجمالي ، ويدعونا في نفس الوقت إلى البحث في نقل اثر السياسة الاقتصادية عن طريق الإنفاق العام إلى الجانب الحقيقي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة .

لقد بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق المخطط حوالي 4,85 % وهو أعلى من المعدل المحقق في الفترة (1995 . 2000) والذي بلغ 3,2 %، وهذا بفضل حجم المشاريع والاستثمارات المعتمدة خارج قطاع المحروقات، كذلك ساهم الغلاف المالي للمخطط في تحقيق معدل نمو اقتصادي كمتوسط سنوي لنفس الفترة بحوالي 1 % وهذا حسب دراسة أعدها البنك الدولي ، (التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006، ص 129)، ويمكن ملاحظة تطور معدل النمو الاقتصادي في الجدول رقم (3) الآتي :

جدول رقم(3): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2001 . 2004)

البيـــان	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في قطاع المحروقات	- 1.6 %	3.7 %	8.8 %	3.3 %
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5 %	5.2 %	5.9 %	6.2 %
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	4227.10	4522.70	5252.30	6149.10
معدل النمو الاقتصادي	02,6 %	04,7 %	06,9 %	05,2 %

المصدر: المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات.Banque d'Algérie, 2008,p80 -

ما يمكن استنتاجه من الجدول هو أن معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تطبيق المخطط سجل تحسنا ملحوظا فارتفع من 02,6 % سنة 2001 إلى 06,9 % سنة 2003 وهو أعلى معدل نمو اقتصادي حققته الجزائر خلال عشريتين، وهذا المعدل يبرز حجم النشاط والديناميكية الاقتصادية في هذه الفترة مقارنة بالفترة التي سبقته، وهذه النتائج الايجابية تجد تفسيرها في العلاقة الايجابية بين حجم الإنفاق العام وبين الناتج المحلي الإجمالي الذي عرف ارتفاعا بمعدل في المتوسط قدر بـ 10,67 % في نفس الفترة، وقد ساهم النمو في قطاع المحروقات خلال الفترة 2001 . 2003 في تحقيق هذه النتائج الايجابية، لكن هذه النتائج لم تتحقق وتستمر في سنة 2004 بحيث تراجع إلى 05,2 % فالتراجع كان في حدود 1,7 %، بسبب تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات الذي انخفض بـ 5.5 % في سنة 2004 مقارنة بسنة 2003 إضافة إلى ضعف معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي لم يرتفع إلا في حدود 0.3 % فقط ،وقد انعكس ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 4227.10 مليار دج سنة 2001 إلى 6149.10 مليار دج سنة 2004 بالإيجاب على تحسين المستوى المعيشي للمواطن، حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1779دولار للفرد سنة 2001 إلى 2553 دولار سنة 2004.

أما مساهمة القطاعات في تحقيق معدل النمو الاقتصادي فيمكن ملاحظتها في الجدول الموالي :

جدول (04): المساهمة القطاعية في تحقيق معدل النمو الاقتصادي(2001 . 2004): الوحدة (%)

القطاعات	2001	2002	2003	2004
قطاع المحروقات	1,6 -	3,6	8,8	3,3
الفلاحة	13,2	1,3-	19,7	3,1
المناجم	2,8-	6,1	0,6	1,0 -
الطاقة والمياه	5 ,0 -	4,3	6 ,6	5,8
الصناعات المصنعة	1,0 -	1,0 -	3,5	1,3 -
صناعة القطاع الخاص	3,0	6,6	2,9	2,5
بناء وأشغال عمومية	2,8	8,2	5,5	8,0
خدمات خارج الإدارات العمومية	3,8	5,3	4,2	7,7
خدمات الإدارات لعمومية	2,0	3,0	4,5	4,0

المصدر:عامر حبيبة، 2015 ، ص 23 .

نلاحظ من الجدول بان القطاعات المنتجة (الفلاحة والصناعة) لم يكن لها تأثير كبير في تحقيق معدل النمو الاقتصادي، فقطاع الفلاحة حقق معدلات نمو في عمومها ايجابية ماعدا سنة 2002 ولكن هذه المعدلات متذبذبة وضئيلة كون هذا القطاع تتحكم فيه الظروف المناخية، أما التحسن المسجل في سنة 2003 بنسبة 19,7 **%** سببه تحسن الظروف المناخية وكذلك زيادة الدعم الفلاحي ،في حين سجل قطاع الصناعة معدل نمو اقتصادي قدر في المتوسط بـ 2,3 % والمساهمة الأكبر فيه ترجع للقطاع الخاص بسبب عدم استفادة المؤسسات الصناعية العمومية من دعم معتبر في هذا المخطط ، ولذلك سجلت الصناعات المصنعة نتائج سلبية ماعدا سنة 2003، وبالمقابل سجل قطاع البناء والأشغال العمومية معدل نمو اقتصادي معتبر بارتفاعه من 2,8 % سنة 2001 إلى 8,2 % سنة 2002 و 8 % سنة 2004 محققا زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 200 مليار دج ، كما يتضح من الجدول بان قطاع الخدمات يبقى المساهم الأكبر في تحقيق معدل النمو الاقتصادي بسبب الدعم المقدم الذي استفاد منه قطاع النقل والمواصلات .

ثانيا : البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005/ 2009):

يعتبر هذا البرنامج استمرارية لمخطط الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تكريس جهود الحكومة على مواصلة هذه السياسة التنموية الإستراتيجية والحفاظ على النتائج الايجابية المحققة أثناء تطبيق المخطط السابق، ولقد تم تخصيص اكبر قدر ممكن من الاستثمارات كأداة فعالة لتسريع ورفع وتيرة النمو والتخفيف من البطالة وتقليص فجوة الفقر و تحسين معيشة السكان .

1. أهداف البرنامج : لقد تضمن البرنامج العديد من المشاريع لتحقيق الأهداف التالية (مصالح الوزير الأول، 2010، ص 51)

. تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحسين الخدمة العمومية وتحديثها وتوسيعها.

. مواصلة تطوير الهياكل التحتية الأساسية التي تم تجسيدها في مخطط الإنعاش.

. رفع معدلات النمو الاقتصادي.

. استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار .

. دعم التنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بتنمية القطاعات الإنتاجية والخدماتية الحيوية.

2 ـ المخصصات المالية للبرنامج:

خصص لهذا البرنامج مبلغا ماليا قيمته 4202,7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار كميزانية أولية، لكن بعد إقرار برنامجين احدهما خاص بتنمية المناطق الجنوبية بقيمة 432 مليار دج، والآخر خاص بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، و المبالغ المتبقية من مخطط الإنعاش الاقتصادي بقيمة 1071 مليار دج، والتحويلات الخاصة بالخزينة العمومية بقيمة 1140 مليار دج، وعمليات التقييم للمشاريع الجارية والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى بقيمة 1191,3 مليار دج أصبح المبلغ الإجمالي النهائي 8705 مليار دج(هاجر سلاطني، 2014، ص ص 104 . 105) أي ما يعادل 155 مليار دولار، والجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول (05): المخصصات الإضافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 ـ 2009): (مليار دج)

البيان	مخطط الإنعاش	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع		5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: هاجر سلاطني،2014، ص ص 104 . 105

من الجدول نستنتج بان الغلاف المالي المخصص للبرنامج أخذت فيه وتيرة النفقات العمومية منحى متزايدا، بحيث عرفت أعلى زيادة عام 2006 بنسبة 79,7 % مقارنة بسنة 2005 وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات ما بين عامي 2005 و 2009 بسبب كثافة المشاريع الاستثمارية المبرمجة (بن فرحات ساعد،عباس وداد،2013، ص 6)

وقد وزع الغلاف المالي المخصص للبرنامج إلى خمسة أبواب رئيسية، وكل باب منها يتضمن مجموعة من المحاور وهذا ما يبينه الجدول الموالي :

جدول (6): توزيع المخصصات المالية على المحاور الرئيسية للبرنامج

المحـــاور الرئيسية	المبلغ (مليار د ج)	النسبة
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	% 45
برنامج تطوير المنشات الأساسية	1703,1	% 40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	% 8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203,9	% 4,8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	50,00	% 1,1
المجمـــوع	4202,7	% 100

المصدر: المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات مجلس الأمة،2005 ، ص ص 6 .7 .

يتضح من الجدول بان البرنامج ذو طابع اقتصادي اجتماعي، فالنسبة الأكبر من مخصصاته والمقدرة بقيمة 1908,5 مليار دج (45 % من قيمة مخصصات البرنامج) وجهت لتحسين ظروف معيشة السكان مثل: قطاع السكن لإتمام برنامج المليون سكن وقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي و تزويد السكان بالماء الصالح للشرب، ثم يليه قطاع المنشآت الأساسية بمبلغ 1703,1 مليار دج وهو ما يعادل 29 مليار دولار وبنسبة 40,5 % من قيمة المخطط، وجهت إلى قطاع النقل و قطاع الأشغال العمومية لإنجاز الطريق السيار شرق غرب و قطاع الري و الموارد المائية (السدود والتحولات)، أما برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد جاء في المرتبة الثالثة بقيمة 337,2 مليار دج خصصت لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار والسياحة .

3 ـ مساهمة البرنامج التكميلي لدعم النمو في تحقيق معدل النمو الاقتصادي: لقد سعت السلطات من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق معدل النمو المحقق خلال الفترة (2001 ـ 2004)، لكن هذا لم يتحقق بالرغم من أن النتائج في عمومها كانت ايجابية حيث سجل معدل النمو قيما متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع خلال الفترة (2005 . 2007) فبلغ في المتوسط 3,36%، ثم عاود الانخفاض في سنتي 2008 و 2009 وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

جدول (7): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2005. 2009): الوحدة %

البيـــــان	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,6
معدل النمو في قطاع المحروقات	5,8	- 2,5	- 0,9	- 2,3	- 0,8
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	7561.9	8514.8	9362.6	11069	10017.5
معدل النمو الاقتصادي (%)	5,1	02,00	3,00	02,4	2,1

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات: 2012- , la Banque d'Algérie -

ما نستنتجه من الجدول هو أن معدل النمو الاقتصادي سجل تراجعا من 5,1 %سنة 2005 إلى 02,00 % سنة 2006، بسبب الانخفاض الحاد في معدل نمو قطاع المحروقات الذي انخفض بنسبة 8,3 % سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 ، ثم عاود معدل النمو الاقتصادي الانتعاش مرة أخرى في سنة 2007 بنسبة 3,00 %، بسبب ارتفاع معدل نمو قطاع المحروقات مقارنة بسنة 2006 رغم بقائه سالبا (- 0,9 %) إضافة إلى ارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات ليعاود معدل النمو الاقتصادي الانخفاض من جديد في سنتي 2008 و2009 وهذه الانخفاضات المتتالية سببها: تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز مع بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، إضافة إلى انخفاض حصة الجزائر من إنتاج النفط والغاز لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك، وحتى هذا المعدل المحقق فان جزءا كبيرا منه يعود إلى قطاع المحروقات الذي ساهم في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بنسبة 45 **%** بعدما كانت النسبة 20% سنة 1990، والارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي انعكس إيجابا على متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، إذ انتقل من 1779دولار سنة 2001 إلى 3720 دولار سنة 2009 أي بزيادة تفوق 117 %، وبالتالي انتقلت الجزائر في هذه الفترة من الشريحة الدنيا (756 . 2995) دولار إلى الشريحة العليا (2996 . 9265) دولار، بحيث أصبحت من الدول متوسطة الدخل وفقا لترتيب البنك الدولي للبلدان حسب الدخل الفردي، مع تسجيل تراجع نسبي في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 4746 دولار سنة 2008 إلى 3720 دولار سنة 2009 فالتراجع كان في حدود 11,8 %، لكن الاهتمام المتزايد بقطاع المحروقات انعكس بالسلب على مساهمة القطاعات المنتجة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ساهم قطاع الزراعة بمعدل سنوي في المتوسط 7,75 **%** خلال الفترة 2006 . 2009، وساهم قطاع الصناعة بمعدل سنوي في المتوسط 5,2 % لنفس الفترة، وهي

معدلات متدنية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام، **وهذا ما** نلاحظه في الجدول رقم (08) الآتي :

جدول(08):المساهمة القطاعية في تحقيق معدل النمو الاقتصادي (2005. 2009)،الوحدة %

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع المحروقات	5	- 2,5	-0,9	-2,3	-6
الفلاحة	1,9	4,9	5,0	- 5,3	/
صناعات عمومية	- 4,5	- 2,2	- 3,9	1,9	3,5
صناعة القطاع الخاص	1,7	2,1	3,2	3,8	4,2
بناء وأشغال عمومية	7,1	11,6	9,5	9,8	9,9
خدمات خارج الإدارات العمومية	6,0	6,5	6,8	7,8	7,4
خدمات الإدارات لعمومية	3,0	2,1	6,1	8,4	7,8

المصدر:عامر حبيبة، 2015، ص 23 .

ما نلاحظه من الجدول هو أن القطاعات المنتجة لم تساهم كثيرا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، **فقطاع الفلاحة** ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2005 . 2007 بنسبة سنوية قدرت في المتوسط بـ 4 %، مع انخفاضه في سنة 2008 بسبب الظروف المناخية غير المساعدة التي أثرت على العملية الإنتاجية رغم الدعم المقدم للقطاع، أما **قطاع الصناعة** فيعتبر الأضعف في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن القطاع الخاص حقق معدلات نمو ايجابية ومتزايدة ولكن تبقى ضعيفة، أما القطاع الصناعي العام فحقق معدلات نمو سالبة بسبب انخفاض المؤشرات الإنتاجية، وفي المقابل فان القطاعات الأكثر مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هما قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية ، فحقق قطاع الخدمات معدلات نمو ايجابية ومتزايدة بلغت في المتوسط نسبة 6,82 % ، وحقق قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو وايجابية ومتزايدة بلغت في المتوسط حوالي 9,2 % وهذا بفضل برامج التهيئة المحلية التي أقرتها الدولة وبرامج دعم البنية التحتية في إطار تطبيق هذا البرنامج .

ثالثا : برنامج توطيد النمو (2010 . 2014):

يعتبر هذا البرنامج استكمالا لمسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ 2001 ، كما يمثل استمرارية للبرنامجين السابقين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، كما يندرج أيضا ضمن حركية إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني المعتمدة منذ سنة 2001 بسبب الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع العوائد البترولية،

وكانت تأمل الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق وثبة نوعية في كل المجالات بالنظر إلى أهدافه ومضمونه ومخصصاته المالية .

1 ـ أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي (بالرقي تيجاني،2013 ، ص 59)

. تحسين التنمية البشرية ومواصلة تطوير الهياكل القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

. تنويع النسيج الصناعي بهدف دعم تنمية الاقتصاد الوطني.

. العمل أكثر للتخفيف من مشكلة البطالة و تطوير اقتصاد المعرفة.

2 ـ محاور البرنامج: لقد تضمن البرنامج ثلاثة محاور أساسية وهي: (بن فرحات ساعد، 2013 ، ص 6).

ا ـ دعم التنمية البشرية بنسبة 47,7 % من مخصصات البرنامج .

ب ـ تطوير الهياكل القاعدية وتهيئة الإقليم : استحوذ على نسبة 40 % من اعتمادات البرنامج

ج ـ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وخصص له نسبة 12,3 % من اعتمادات البرنامج

3 ـ الاعتمادات المالية المخصصة للبرنامج :

خصصت الدولة لهذا البرنامج غلافا ماليا قيمته 21214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار وتضمن :

1 . استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها بقيمة 9680 مليار دج (130 مليار دولار) وهو المبلغ المرحل من الاعتمادات المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو (20092005).

2 . اعتماد مشاريع جديدة بقيمة 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار .

جدول رقم(09): المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو (2010 2014)، مليار دولار

القطـــاعـــات	المبالـغ (مليار دولار)	النسبة
الأشغال الكبرى	42	% 14,69
السكن	50	% 17,48
النقل	38	% 13,29
الري	27	% 9,44
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	% 8,39
الزراعة	13	% 4,55

الجماعات المحلية والأمن	12	% 4,20
الصحة	08	% 2,80
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	% 2,45
البيئة وتهيئة الإقليم	07	% 2,45
مجالات أخرى	58	% 20,28
المجمـــــوع	286	% 100

المصدر: سفيان دلفوف و عبد السلام حططاش، ، 2013، ص 64.

4 ـ مساهمة برنامج توطيد النمو في تحقيق معدل النمو الاقتصادي .

يعتبر هذا البرنامج امتدادا للبرنامجين السابقين بالنظر للأهداف المسطرة والنتائج المحققة من الناحيتين الكمية و الكيفية ، أما من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي عموما وعلى تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام خصوصا، فيمكن القول بان البرنامج ساهم إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، حيث تم التحكم في معدلات التضخم وتخفيض معدل البطالة و تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا، ويمكن ملاحظة معدل النمو الاقتصادي في هذه الفترة في الجدول الآتي :

جدول رقم(10): تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة(2010. 2014)

البيـــــان	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات(%)	6,3	6,1	7,1	7,3	5,6
معدل النمو في قطاع المحروقات (%)	- 2,2	- 3,3	- 3,4	- 6	- 0,6
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	11991.56	14588.53	16208.6	16643.83	17205.1
معدل النمو الاقتصادي (%)	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, 2012 -

احصائيات

ـ الديوان الوطني للإحصائيات .

ـ –عبد اللاوي فتيحة، 2019.

لقد سجل معدل النمو الاقتصادي في فترة تطبيق برنامج توطيد النمو نتائج ايجابية ولكنها ضعيفة ومتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، فقد ارتفع المعدل في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 بنسبة 1,2 % وهذا بسبب تحسن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ليعاود معدل النمو الاقتصادي الانخفاض مرة أخرى سنتي 2011 و2012 مقارنة بسنة 2010 فبلغ 2,4 %و 2,5 %على التوالي بسبب تراجع نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات، ثم ارتفع معدل النمو الاقتصادي مرة أخرى سنتي 2013 و 2014 بالرغم من الركود الاقتصادي العالمي الذي اثر على مختلف اقتصاديات الدول خاصة تلك التي تعتمد على النفط في تنمية اقتصادياتها والتي تراجعت أسعارها إلى حدود 50 دولار للبرميل.

جدول(11):المساهمة القطاعية في تحقيق معدل النمو الاقتصادي (2010 ـ 2014)،الوحدة %

القطاعات	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع المحروقات	2,14-	3,3 -	3,4 -	6 -	0,6 -
قطاع الفلاحة	6,7	11,6	7,2	8,2	2,5
قطاع الصناعة	4,9	4,2	5,1	4	3,8
قطاع البناء والأشغال العمومية	9,03	5,2	8,2	6,8	6,8
قطاع الخدمات	6,3	5,5	4,1	3,9	4,5

المصدر: بن قطب خيرة ، 2020، ص 118 .

ما يمكن استنتاجه من الجدول هو تراجع قطاع المحروقات في هذه الفترة في الرفع من معدل النمو الاقتصادي مقارنة بالفترة السابقة بسبب التراجع في انخفاض إنتاج هذه المادة ، في حين هناك مساهمة ولو ضئيلة من باقي القطاعات الأخرى في تحقيق معدل النمو، وهناك تفاوت بين قطاع الفلاحة و قطاع البناء والأشغال العمومية من سنة لأخرى في تحقيق هذا المعدل ، فقطاع الفلاحة مثلا حقق في المتوسط معدل نمو سنوي قدره 7,24 %، وقطاع البناء والأشغال العمومية حقق في المتوسط معدل نمو سنوي قدره 5,44 % ، أما قطاع الصناعة وقطاع الخدمات فمساهمتهما كانت ضعيفة مقارنة بالقطاعين السابقين، فقطاع الصناعة ساهم في المتوسط بنسبة 4,4 % ، وقطاع الخدمات ساهم في المتوسط بنسبة 4,86 % .

الخاتمة: بعد عرض وتحليل محاور هذه الدراسة تبين بان الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في بداية الألفية الثالثة تحققت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات مما حفزها على رسم وتنفيذ ثلاثة برامج تنموية خلال الفترة (2001 ـ 2014)، حيث رصدت الدولة لهذه البرامج اعتمادات مالية جد ضخمة لم تشهدها من

قبل، بهدف إحداث نقلة نوعية في مسار تطور ونمو الاقتصاد الوطني، لكن النتائج المتواضعة نسبيا والمحققة خلال فترة الدراسة مقارنة بحجم الأغلفة المالية المخصصة يمكن القول بشأنها بأنها سياسة اقتصادية تنقصها الفعالية ، لان احد أهم أهداف هذه البرامج والمتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي خارج قطاع المحروقات مرتفع ومستدام والذي يسمح بفك الارتباط والتبعية المفرطة للريع الطاقوي ويكون له الأثر الايجابي على إحداث التنمية الشاملة انطلاقا من القطاعات المنتجة لم يتحقق ولا يزال بعيد المنال، وهذا الوضع غير المريح يتطلب في المستقبل من الجزائر إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بوضع إستراتيجية اقتصادية تعالج الاختلالات القائمة بهدف تحقيق معدل نمو اقتصادي انطلاقا من القطاعات المنتجة للقيمة المضافة – وخاصة الصناعة والفلاحة – وفي نفس الوقت الأمر يتطلب يقظة سريعة ومراجعة موضوعية لاستدراك الفجوة المجودة بين رسم السياسة الاقتصادية نظريا وبين النتائج المحققة فعلا .

نتائج الدراسة: بعد عرض وتحليل محاور هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1 . إن البرامج التنموية المعتمدة وما صاحبها من سياسة إنفاق توسعية خلال الفترة (2001 . 2014)، تم اعتمادها نتيجة الوفرة المالية المعتبرة بالاعتماد المطلق على الريع البترولي ولم تكن محصلة أداء القطاعات المنتجة .

2 . على الرغم من النتائج الايجابية النسبية المحققة من تطبيق البرامج التنموية للفترة (2001. 2014) مقارنة بالفترة التي سبقتها، إلا أن غياب العمق الاستراتيجي لهذه البرامج، جعل هذه النتائج لا تتوافق وحجم الموارد المالية الضخمة المخصصة لها، بالنظر إلى الآثار المتواضعة على النمو الاقتصادي خصوصا وعلى التنويع الاقتصادي عموما .

3 . أصبح النمو الاقتصادي في الجزائر يهيمن عليه قطاع المحروقات بمساهمته الكبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا بسبب ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وعدم تنوعه وبقي هذا النمو مرتبط أكثر بقطاع المحروقات لا بالقطاعات المنتجة.

4 . بينت هذه البرامج بان الاقتصاد الجزائري لا زال يعيش العديد من التناقضات الهيكلية، فمن جهة هناك وفرة في الموارد الإنتاجية، لكن في المقابل نجد هناك أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة ربما تجد تفسيرها وحلها لدى القائمين على التخطيط والتسيير .

5 . لم تثمر البرامج التنموية الضخمة في تحريك عجلة الاقتصاد وتحسن من أداء الاقتصاد الوطني إلا في حدود متواضعة نسبيا ، بسبب ضعف التخطيط والاستشراف الاقتصادي في بداية وضع المخططات، وهذا ما يوقع الجزائر في كل مرة في مأزق التأثر المباشر والسريع والسلبي عند أي أزمة اقتصادية أو مالية .

6 ـ لقد بينت النتائج المقبولة نسبيا من تطبيق هذه البرامج بان هناك علاقة ضعيفة بين قيمة مخصصات البرامج الاستثمارية وبين نمو الناتج المحلي الحقيقي، بحيث ما أنفقته الدولة من مبالغ ضخمة لا يتناسب والنمو المسجل، لان السياسة الاستثمارية المنتهجة غير جذابة نحو الاستثمار الخاص لان البيئة الاستثمارية غير مواتية تماما .

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1 . ضرورة مراجعة وتقييم السياسات التنموية السابقة بكل موضوعية عند رسم أي سياسة أو إستراتيجية تنموية مستقبلية لتفادي أي إفراط أو تفريط أو سلبيات مهما كانت طبيعتها وحجمها.

2 . إعادة النظر في مسالة توجيه الاستثمارات العمومية من خلال الاهتمام أكثر بالمجالات والقطاعات التي تخلق القيمة المضافة المفضية إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مرتفع ودائم، وعدم ربط مسالة النمو بعائدات قطاع المحروقات، وهذا هو البديل الأحسن المؤدي إلى نجاح مشروع التنمية.

3 . التركيز أكثر وبكل جدية على مسألة التنويع الاقتصادي في القطاعات المنتجة للثروة خارج قطاع المحروقات وفي نفس الوقت ربط هذا التنويع بالتكامل بين هذه القطاعات حتى يمكن تلافي الصدمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري عند حدوث الصدمات المالية والاقتصادية وخاصة في فترات انخفاض أسعار المحروقات .

المراجع:

1 . مسعودي زكرياء، سياسة التشغيل وفعالية الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 20012014، يومي 11 و 12 مارس 2013 جامعة سطيف 1.

2 . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، السداسي الثاني، 2001.

3– بلخير لعربي احمد، التحديات التنموية في الدول العربية للألفية الثالثة، حالة الجزائر 2000 2016 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس بالمدية، 2019.

4– زرنوخ ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2006.

5 – زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 . 2004، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07 ، بسكرة، الجزائر 2010.

6– التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006.

. الديوان الوطني للإحصائيات.

- Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2008.

7– عامر حبيبة، انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية 2001 . 2014 ، مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد الثاني 2015 .

8 – مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، الجزائر 2010. .

9– هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر 2014.

10– بن فرحات ساعد، عباس وداد، فعالية سياسة التشغيل في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001.2004، يومي 11 و 12 مارس 2013، سطيف 1، الجزء الثالث.

11 . البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة(2005. 2009)، مجلس الأمة، افريل 2005 .

. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول.

12 . Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, statistiques Monétaires – (1964 – 2011) , juin 2012 .

. الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

13 . بالرقي تيجاني، تقييم اثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001.2011 ، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 .

14 . بن فرحات ساعد، عباس وداد، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001.2004، يومي 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، .

15 . سفيان دلفوف و عبد السلام حططاش، اثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر للفترة (2001 . 2014)، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001.2004، يومي 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزء الثالث، 2013 .

16 – Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, statistiques Monétaires – (1964 – 2011) , juin 2012 .

17 – عبد اللاوي فتيحة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية، حالة الجزائر (2000 . 2016)، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، 2019/ 2020.

18 – بن قطب خيرة ، عجز ميزان المدفوعات وأثره على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1990 – 2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية ، جامعة يحي فارس بالمدية (2020، 2021) ، .